

## الجلسات: الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	المؤيدون - المعارضون - الممتنعون	القرار والتصويت
٥٨٨٤ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨	تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2008/251)	مشروع قرار مقدم من ٥ دول أعضاء <sup>(أ)</sup> (S/2008/284)	المادة ٣٧ إسبانيا	٦ من أعضاء المجلس <sup>(ب)</sup>	القرار ١٨١٣ (٢٠٠٨) ١٥ - لا أحد - لا أحد	
٦١١٧ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩	تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2009/200 و Corr.1)	مشروع قرار مقدم من ٥ دول أعضاء <sup>(ج)</sup> (S/2009/224)	المادة ٣٧ إسبانيا	٨ من أعضاء المجلس <sup>(د)</sup>	القرار ١٨٧١ (٢٠٠٩) ١٥ - لا أحد - لا أحد	

(أ) الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

(ب) الاتحاد الروسي، وبوركينا فاسو، وجنوب أفريقيا، وفرنسا، وكوستاريكا، والولايات المتحدة الأمريكية.

(ج) الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

(د) الاتحاد الروسي، وأوغندا، وبوركينا فاسو، وفرنسا، وكوستاريكا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، والولايات المتحدة الأمريكية.

## ٢ - الحالة في ليبيريا

### عرض عام

الشرطة<sup>(٧)</sup>. وجدد المجلس نظام الجزاءات ثلاث مرات، ومدد أيضا ولاية فريق الخبراء ثلاث مرات<sup>(٨)</sup>. وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، قام المجلس بزيارة ليبيريا في إطار بعثته إلى أفريقيا<sup>(٩)</sup>.

### ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨: إحاطة بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، قالت الممثلة الخاصة للأمين العام في ليبيريا في إحاطة قدمتها للمجلس على أساس تقرير الأمين العام إن ليبيريا الخالية من النزاع منذ عام

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس ثمانية جلسات، منها جلستان خاصتان مع البلدان المساهمة بقوات<sup>(١)</sup>، بشأن الحالة في ليبيريا، اتخذ فيها خمسة قرارات في إطار الفصل السابع من الميثاق واستمع إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام لليبيريا. وركز المجلس اهتمامه على عملية التخفيض التدريجي، التي كانت قد بدأت تمشياً مع القرار ١٧٧٧ (٢٠٠٧)، حيث ناقش الوتيرة المناسبة للتخفيض التدريجي والتقدم المحرز في تحقيق المعايير المرجعية.

ومدد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مرتين، لفترة ستة أشهر وسنة واحدة، على التوالي، بالتزامن مع تخفيض الوجود العسكري وزيادة وجود

(٦) الجلسة ٥٩٧٢، المعقودة في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، والجلسة ٦١٨٤، المعقودة في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

(٧) القراران ١٨٣٦ (٢٠٠٨) و ١٨٨٥ (٢٠٠٩).

(٨) القرارات ١٨١٩ (٢٠٠٨) و ١٨٥٤ (٢٠٠٨) و ١٩٠٣ (٢٠٠٩). وللحصول على المزيد من المعلومات، انظر الجزء التاسع، القسم الأول -باء، فيما يتعلق بفريق الخبراء.

(٩) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر هذا الجزء، القسم ٤٠، والجزء السادس، القسم الثاني، فيما يتعلق ببعثات مجلس الأمن.

كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، بالتنسيق مع عملية كيمبرلي.

وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، جدد المجلس في القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩) لمدة ١٢ شهرا حظر السفر الذي يفرضه على الأشخاص الذين يعتبرون تهديدا للسلام في ليبيريا وعدل حظر توريد الأسلحة الذي يفرضه لإتاحة المجال أمام حكومة ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للحصول على بعض الأعتدة العسكرية خلال الفترة نفسها. وطالب المجلس أيضا بأن تبذل الحكومة كل ما يلزم من جهود لإنفاذ تدابير تجميد الأصول المفروضة على الكيانات والأشخاص الذين تشملهم الجزاءات، التي ظلت سارية المفعول<sup>(١٢)</sup>. وعلاوة على ذلك، مدد المجلس لغاية ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ ولاية فريق الخبراء الذي يرصد تنفيذ تلك التدابير.

٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ إلى ١٥

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩: تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

بموجب القرار ١٨٣٦ (٢٠٠٨) المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، قرر المجلس، في جملة أمور، تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لفترة ١٢ شهرا تمتد حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وأيد توصيات الأمين العام بشأن إجراء تخفيض تدريجي، حيث أذن بإجراء تخفيض للوجود العسكري قدره ٤٦٠ ١ فردا بحلول آذار/مارس ٢٠٠٩ وزيادة وجود الشرطة بمقدار ٢٤٠ شرطيا. وطلب المجلس أيضا إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع حكومة ليبيريا، بوضع معايير مرجعية أكثر تفصيلا لقياس ورصد التقدم المحرز في تحقيق الأمن في ليبيريا.

(١٢) للاطلاع على المزيد من المعلومات، انظر الجزء السابع، القسم الثالث، فيما يتعلق بالمادة ٤١ من الميثاق.

٢٠٠٣، بعد حرب أهلية مدمرة امتدت ١٤ سنة، هي الآن بلد مفعم بالأمل. ومع ذلك، فإن هذا الأمل مهدد بسلام هش وضعيف، حيث لا يزال الأمني يعتمد بصورة كبيرة جدا على الوجود العسكري للبعثة وقوات الشرطة التابعة لها. ودعت إلى توخي الحذر عند الشروع في التخفيض التدريجي، وذلك لكي لا تتعرض المكاسب التي تحققت في مجال الأمن للخطر، ليس من أجل ليبيريا فحسب، وإنما من أجل المنطقة دون الإقليمية ككل<sup>(١٣)</sup>. وأبرز الأمين العام في تقاريره اللاحقة الإنجازات التي تحققت في إطار الوفاء بالمعايير المرجعية الأمنية الرئيسية بالرغم من التحديات الجسام، التي تشمل هشاشة الحالة الأمنية وضعف المؤسسات الوطنية<sup>(١٤)</sup>.

١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ إلى ١٩ كانون الأول/

ديسمبر ٢٠٠٩: تمديد ولاية فريق الخبراء والتدابير الجزائية

في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، طلب المجلس إلى الأمين العام في القرار ١٨١٩ (٢٠٠٨) أن يجدد ولاية فريق الخبراء لمدة إضافية تمتد حتى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وشجع المجلس حكومة ليبيريا على أن تنفذ التوصيات التي أسفر عنها آخر استعراض أجرته عملية كيمبرلي وأن تعمل على نحو وثيق مع عملية كيمبرلي لمواصلة تعزيز الضوابط الليبرية المفروضة على تجارة الماس الخام.

وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، قرر المجلس في القرار ١٨٥٤ (٢٠٠٨) أن يجدد حظر توريد الأسلحة وحظر السفر إضافة إلى تمديد ولاية فريق الخبراء لفترة ١٢ شهرا حتى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، لحملة من الأسباب، منها تقييم مدى امتثال حكومة ليبيريا لنظام عملية

(١٠) S/PV.5864، الصفحات ٢-٦.

(١١) S/2009/86 و S/2009/411.

وبالإضافة إلى ذلك، أذن المجلس للبعثة بمساعدة حكومة ليبيريا على تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية العامة لعام ٢٠١١؛ وأيد توصية الأمين العام بأن يكون إجراء انتخابات حرة ونزيهة وخالية من النزاعات معياراً أساسياً للتخفيض التدريجي للبعثة في المستقبل؛ وطلب إلى الأمين العام رصد التقدم المحرز فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للانتخابات؛ وأيد توصية الأمين العام بتنفيذ المرحلة الثالثة من التخفيض التدريجي للبعثة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ إلى أيار/مايو ٢٠١٠، مما يبقى على القوائم القائمة للعنصر العسكري وعنصر الشرطة. وفيما يتعلق ببناء قدرات الشرطة الوطنية الليبيرية، شجع المجلس على تنسيق التقدم المحرز في مجال تنفيذ الخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية الليبيرية.

وعملاً بالقرار ١٨٣٦ (٢٠٠٨)، قدم الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٠ شباط/فبراير<sup>(١٣)</sup> ٢٠٠٩ معايير مرجعية منقحة، تتعلق في المقام الأول بالمؤشرات المستخدمة لتقييم التقدم المحرز في بناء قدرات القوات المسلحة الليبيرية والشرطة الوطنية الليبيرية، وبالأعمال التحضيرية للانتخابات عام ٢٠١١. وُحددت أيضاً استعادة سلطة الدولة فعلياً في جميع أنحاء البلد معياراً مرجعياً أساسياً.

وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، قرر المجلس بالقرار ١٨٨٥ (٢٠٠٩)، في جملة أمور، تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وتوسيع نطاق مهامها.

(١٣) S/2009/86.

#### الجلسات: الحالة في ليبيريا

القرار والتصويت	المتكلمون	الدعوات	وثائق أخرى	البند الفرعي	الجلسة وتاريخها
	الممثلة الخاصة للأمين العام ليبيريا	المادة ٣٧ ليبيريا		التقرير المرحلي السادس عشر للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (S/2008/183)	٥٨٦٤ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
القرار ١٨١٩ (٢٠٠٨) ١٥ - لا أحد - لا أحد		المادة ٣٧ ليبيريا	مشروع قرار (S/2008/394)	رسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا (S/2008/371)	٥٩١٤ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨
القرار ١٨٣٦ (٢٠٠٨) ١٥ - لا أحد - لا أحد		المادة ٣٧ ليبيريا	مشروع قرار (S/2008/613)	التقرير المرحلي السابع عشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (S/2008/553)	٥٩٨٥ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت
٦٠٥١ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨	رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الرئيس بالنيابة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) (S/2008/785)	مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة (S/2008/797)			القرار ١٨٥٤ (٢٠٠٨) ١٥- لا أحد - لا أحد
٦١٨٨ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩	التقرير المرحلي التاسع عشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (S/2009/411)	مشروع قرار (S/2009/455)	المادة ٣٧ ليبيريا		القرار ١٨٨٥ (٢٠٠٩) ١٥- لا أحد - لا أحد
٦٢٤٦ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩	رسالة مؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ موجهة من رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار (٢٠٠٣) ١٥٢١ (S/2009/640)	مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة (S/2009/648)	المادة ٣٧ ليبيريا		القرار ١٩٠٣ (٢٠٠٩) ١٥- لا أحد - لا أحد

### ٣ - الحالة في الصومال

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، قام المجلس بزيارة جيبيوتي فيما يتعلق بالحالة في الصومال، في إطار بعثته إلى أفريقيا<sup>(١٤)</sup>. وعلاوة على ذلك، جدد المجلس تباعا الإذن الممنوح للاتحاد الأفريقي بالإبقاء على بعثة في الصومال واستخدام القوة<sup>(١٥)</sup>. ومدد المجلس مرتين ولاية فريق الرصد الذي يدعم اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢)<sup>(١٦)</sup>.

(١٤) للاطلاع على المزيد من المعلومات، انظر هذا الجزء، القسم ٤٠، والجزء السادس، القسم الثاني، فيما يتعلق ببعثات مجلس الأمن.  
(١٥) مدد المجلس هذا الإذن في القرارات ١٨٠١ (٢٠٠٨) و ١٨٣١ (٢٠٠٨) و ١٨٦٣ (٢٠٠٩) و ١٨٧٢ (٢٠٠٩).  
(١٦) القراران ١٨١١ (٢٠٠٨) و ١٨٥٣ (٢٠٠٨). وللإطلاع على المزيد من المعلومات، انظر الجزء التاسع، القسم الأول - ب، فيما يتعلق بفريق الرصد.

### عرض عام

خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، عقد مجلس الأمن ٢٧ جلسة، واتخذ ١٣ قرارا في إطار الفصل السابع من الميثاق وأصدر خمسة بيانات رئاسية بشأن الحالة في الصومال. وقيم المجلس الظروف المؤاتية لإمكانية نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة تتسلم المسؤولية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وتتبع التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق جيبيوتي، وعزز تدابير الجزاءات، وأدان الهجمات الإرهابية التي وقعت في الصومال. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذ المجلس إجراءات بشأن مشكلة القرصنة الآخذة بالتنامي.